

ورقة موقف

انتخابات الهيئات المحلية في الضفة الغربية:
خطوة هامة لاستعادة الديمقراطية يجب استكمالها



إعداد

بال تينك للدراسات الإستراتيجية

غزة - فلسطين

ورقة موقف:

انتخابات الهيئات المحلية في الضفة الغربية:
خطوة هامة لاستعادة الديمقراطية يجب استكمالها

إعداد

وحدة الدراسات والسياسات

بال ثينك للدراسات الإستراتيجية

أذار/ مارس - 2022

مقدمة:

يُعتبر إجراء انتخابات الهيئات المحلية في الضفة الغربية، حدثاً هاماً في المسار الديمقراطي الفلسطيني، وضرورة دوريتها بعد تأجيل في الضفة الغربية، وانقطاع في قطاع غزة، في كافة القطاعات والهيئات بدء بالانتخابات العامة والمحلية ومروراً بالاتحادات والنقابات ومجالس الطلبة.

تابعت مؤسسة بال ثينك للدراسات الاستراتيجية باهتمام بالغ العملية الانتخابية بمرحلتها الثانية، والتي أجريت في (11) محافظة بالضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة، وأقيمت في (50) هيئة محلية، وتنافست فيها (234) قائمة انتخابية تمثلت القوائم المستقلة ما نسبته (64.4%) أما القوائم الحزبية فتمثلت بـ (35.6%) بحسب تصريحات رئيس لجنة الانتخابات المركزية، حنا ناصر في المؤتمر الصحفي الصباحي الذي عقد في مدينة البيرة 26 آذار/ مارس 2022. فيما بلغت نسبة المشاركة العامة (53%) من أصحاب حق الاقتراع. بالرغم من التحديات التي تقف حائلاً أمام إجراء انتخابات دورية تتصف بالديمومة والاستمرار في كافة المناطق والقطاعات والمؤسسات الفلسطينية.

إن الانتخابات في السياق الفلسطيني، تعني قدرة البنى المجتمعية بكل مكوناتها على إدارة مؤسسات الدولة بشكل ديمقراطي ودوري، وأن المجتمع الفلسطيني يستحق أن يكون له دولة مستقلة كبقية المجتمعات؛ فالمؤسسات العامة والمحلية تمثل الدولة الفلسطينية المأمولة. وتجدر الملاحظة أن بال ثينك في العديد من برامجها التي تنفذها على مستوى فلسطين - الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة - بالشراكة مع المؤسسات المحلية والدولية، تسعى إلى تعزيز قدره البنى المجتمعية وتعزيز المشاركة السياسية، في قطاع الشباب تحديداً، خاصة في ضوء ما آلت إليه دورية الانتخابات التي تعطلت بفعل العديد من العوامل والمسببات، وكان الانقسام الفلسطيني العامل الرئيس، والذي أثر بشكل مباشر على:

أولاً: دورية الانتخابات

لم تجر الانتخابات الفلسطينية بشكل دوري ومنتظم منذ نشأة السلطة الفلسطينية في العام 1994م، وبحسب النصوص القانونية التي أوضحت المدد الانتخابية. علاوة على ذلك، عقدت الانتخابات العامة والبلدية من خلال توافق فصائلي في الأعوام 2004-2006. وبعد الانقسام الفلسطيني في العام 2007 تعطلت العملية الانتخابية بشكل كامل.

- هندسة الانتخابات

أجريت انتخابات البلدية في محافظات الضفة الغربية دون قطاع غزة في الأعوام 2012 و2017، وكذلك شهدت بعض الاتحادات والمجالس الطلابية انتخابات شبه دورية، ولم تجر أي انتخابات محلية في قطاع غزة منذ الانقسام الفلسطيني.

وبعد إجراء لقاءات ومشاورات بين الحركات والأحزاب الفلسطينية، خاصة حركتي فتح وحماس والتي سميت بجولات (العالول والرجوب)، وبناءً على التفاهات الوطنية تم التوافق على إجراء الانتخابات العامة والمجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعليه أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس مرسوماً بشأن إجراء الانتخابات في كانون ثاني/يناير 2021 على ثلاث مراحل: التشريعية، والرئاسية، والمجلس الوطني. وقد شهدت فلسطين حراكاً سياسياً واجتماعياً، حيث سجلت اللجنة المركزية للانتخابات (36) قائمة انتخابية للمجلس التشريعي.

لم تدم الأجواء الديمقراطية الإيجابية كثيراً، إذ أصدر الرئيس الفلسطيني مطلع نيسان/أبريل 2021، مرسوماً رئاسياً أجل فيه الانتخابات دون أن يحدد موعداً آخر، بذريعة منع إسرائيل لإجراء الانتخابات في القدس.

- الانتخابات المنطقية

أجريت الانتخابات البلدية - المرحلة الثانية في الضفة الغربية، وبالنظر لعدد القوائم التي تقدمت للانتخابات الهيئات المحلية سواء التي تمثل الأحزاب الفلسطينية أو المجتمع المدني الفلسطيني؛ نستطيع القول بأن هناك تعطش وتنافس ديمقراطي حقيقي في الانتخابات، لا سيما في البلديات المركزية التي تمثل شرائح كبرى من المجتمع الفلسطيني.

وبالرغم من مشاركة العديد من القوى والفصائل سواء بشكل مباشر أو من خلال القوائم المستقلة، رفضت حركة "حماس" عقد الانتخابات باعتبارها "مجتزأة" ومخالفة لما تم التوافق عليه مع الفصائل، مطالبين بـ "انتخابات شاملة متزامنة أو بجدول زمني محدد". وكانت رؤية الفصائل والقوى السياسية الأخرى في المشهد الفلسطيني، ما بين مؤيد ومعارض لإجراء الانتخابات البلدية دون الانتخابات العامة.

في أثناء سير العملية الانتخابية أجرت وكالة سند الإخبارية مقابلة صحفية مع "حركة الجهاد الإسلامي" و"الجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين" في الضفة الغربية، حيث أكد القيادي في

"الجهاد" سعيد نخلة، إن الإقبال على الانتخابات المحلية الجارية في الضفة الغربية، يُشير إلى "ضرورة منح الشعب فرصة اختيار من يُمثله على كافة المستويات"، وأضاف نخلة بضرورة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي وتحقيق المرجعية المرتبطة بالانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني.

بدوره شدد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عن الجبهة الديمقراطية، رمزي رباح على ضرورة استكمال الانتخابات المحلية في قطاع غزة، في محاولة لتهيئة الوضع ولو جزئياً لإجراء الانتخابات العامة. فيما صرح الرئيس محمود عباس بعد الإدلاء بصوته عبر تلفزيون فلسطين "تأمل بأن تعم الانتخابات في كل الأراضي الفلسطينية، وليس فقط في الضفة الغربية، وأن يتاح لنا أن نجري الانتخابات الرئاسية والتشريعية في كل الأراضي الفلسطينية".

يتضح من خلال التصريحات الـ متوافقة/ المتناقضة لكافة القوى والأحزاب السياسية، بأن الإيمان بإجراء الانتخابات الفلسطينية حق، والإشكاليات تكمن في آليات وتوافقات التنفيذ. وبالرغم من ذلك لم نشهد حراكاً حقيقياً لمعالجة الإشكاليات القائمة من أجل إجراء الانتخابات.

ثالثاً: معالجة الإشكاليات التي تقف حائلاً أمام انعقاد الانتخابات

تدعم مؤسسة بال ثينك إجراء الانتخابات العامة والمحلية في فلسطين، وتشدد على دوريتها أيّاً كانت نتائج الصندوق؛ فهي حق دستوري بحسب القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003، والقوانين الناظمة للعملية الانتخابية- العامة والمحلية.

ولضمان دورية الانتخابات في فلسطين يتوجب إجراء بعض الإصلاحات الضرورية لتأهيل النظام السياسي الفلسطيني لإجراء الانتخابات عبر الإصلاحات القانونية أو السياسية أو المجتمعية، وتقدم مؤسسة بال ثينك في هذا الجانب مجموعة معايير من شأنها المساعدة في معالجة تلك الإشكاليات وتعزز إجراء الانتخابات، وهي:

- التدرج والمرحلية

هنالك مجموعة تحديات تقف أمام انعقاد الانتخابات، لكنها ليست على نفس المستوى والقدر، فإن لم نستطع إجراء انتخابات عامة، فبالإمكان إجراء الانتخابات المحلية والنقابية والطلابية. وهو ما يعزز صدق التوجه للصندوق، إذا ما عقدنا الانتخابات بشكل تدريجي متزامن من أسفل الهرم

وصولاً لأعلى الهرم؛ فانعقاد الانتخابات يشكل خطوة أولى في مسار الديمقراطية الشاملة في فلسطين.

- قضايا الانتخابات:

من خلال تجربته الانتخابات في العام 2017 والتي أُلغيت في قطاع غزة، ظهرت العديد من الإشكاليات كالمحاكم المختصة في الانتخابات، ومن سيؤمن الصناديق، وغيرها من الإشكاليات، التي من الضروري العمل من الكل الفلسطيني لمعالجتها، من خلال الحوار الهادف والبناء لتذليل كافة العقبات أمام انعقاد الانتخابات في قطاع غزة.

في ضوء ما سبق، تؤكد مؤسسة بال ثينك على ما يلي:

- الاستمرار في برامجها ونشاطاتها التي تدعم المصالحة المجتمعية، وتعزيز الأنشطة والتدريبات التي تستهدف رفع مستوى الوعي بالمشاركة السياسية، خاصة تدريب قطاعات واسعة من الشباب، والمرأة الفلسطينية كي يكونوا قادرين على المشاركة في العملية الديمقراطية والانتخابات.
- تدعم مؤسسة بال ثينك كافة الخطوات والإجراءات التي تؤدي لانعقاد الانتخابات الشاملة، وبذل خطوات عملية حقيقية من كافة القوى السياسية من أجل إجرائها، على أن تبدأ الانتخابات المحلية والتي يخضع إجرائها إلى الإرادة السياسية الفلسطينية، وترى مؤسسة بال ثينك بأن تبدأ بانتخابات دورية في مجالس الطلبة بغزة والضفة، والهيئات المحلية بغزة. وكذلك الاتحادات والنقابات والتي تؤدي بالنهاية لانتخابات المجلس الوطني لمنظمة التحرير.
- اتخاذ خطوات جادة لاستعادة الحياة الديمقراطية على رأسها إنهاء الانقسام السياسي، وتؤكد بال ثينك على الاستمرار في نهجها الحوارية مع كافة الأطراف في محاولة تقليل فجوة الانقسام، والاستمرار في العمل مع الشركاء المحليين والدوليين، والبناء على الخطوات السابقة التي أنتجتها المؤسسة كالورقة السويسرية لإنهاء الانقسام.